◁ ،، رجل الأمن نذر نفسه لخدمة أمن الوطن واستقراره والحفاظ على سلامته، وعقد العزم منذ التحاقه بسلك الشرطة أن يقدم دمه وروحه فداء لوطنه وهو المنفذ للقوانين والحارس للقواعد والآداب العامة ويقوم بدور فعال في منع وقوع الجريمة ومن ثم حفظ النظام العام والآداب العامة والسكنية العامة.

د/عبدالخالق محمد الصلوي

استهداف رجال القوات المسلحة والأمن .. محاولة يائسة لتعطيل دورهم في حماية القانون وتنفيذه

الدور الوقائي

وثمة دور أولي يقوم به في مجال الوقاية من الجريمة يشاركه فيه عدد من المؤسسات والهيئات ذات العلاقة كالمدارس ووزارة الشئون الاجتماعية والهيئات المعنية برعاية النشء والشباب والمنشآت التعليمية عموما من مدارس وجامعات ومعاهد والتي من مهامها التربية قبل التعليم حيث أن من أهداف التربية للنشء والشباب تربيته على المواطنة الصالحة وتعزيز الولاء والانتماء لديه كي يسهم في خدمة وطنه ويدافع عنه ويمتنع عن أي سلوك أو نشاط يضر بالوطن بل ويمنع ضعاف النفوس من ممارسة أي سلوك أو نشاط سيء للوطن أو يضر به في الجانب الاقتصادي أو الأمني أو الاجتماعي أو غيره.

فإذا ما قامت الأسرة وكل شخص وكل هيئة ومؤسسة بدورها التربوي والإرشادي فلاشك سيكون لدينا مخرجات طبيعية وسليمة تسهم في بناء الوطن وتعزيز السلامة فيه ومن ثم يتفرغ الجميع للبناء والتنمية غير أن أي ضعف أو إهمال في دور الأسرة أو الهيئات والمؤسسات لا شك يضاعف العبء على رجل الشرطة والأمن فيجد أمامه شباباً ومواطنين ذوي نزعات وميول عدائية للآخرين أو عدائية للوطن وتتضاعف هذه النزعات العدائية مع وجود الفراغ إذ من السهل أن ينجذب الشخص إلى من يوفر له المال أو يوفر له فرصة العمل التي قد تكون فرصة للقيام بهدم وتخريب مقابل مبالغ مالية.

فدور الشرطة يبدأ بالدور الوقائي من خلال الحراسات والدوريات التي تحول بين ضعاف النفوس وارتكاب الجرائم وهو دور يقع في إطار الضبط القضائي وبه تمنع الكثير من الجرائم.

وهناك الردع العام الذي يتحقق بتعاون أجهزة العدالة الثلاثة كأن يمتنع الشخص عن ارتكاب فعل مخالف لعلمه أنه إذا وصل أمره للشرطة فلا مجال أمامه للخلاص من العقاب فرجل الشرطة النزيه المخلص سيقوم بأعمال الاستدلال ويحيله للنيابة بدورها ستحقق في الواقعة وتقدم المتهم للمحاكمة ومن ثم يحكم عليه بالسجن أو العقوبة المناسبة للجرم فإذا أدرك الشخص أنه فعلا سيمر بهذه المراحل وسينال العقاب فإنه لن يقدم على ارتكاب الجريمة.

أعمال الضبط القضائي

بعد استنفاد أعمال الرقابة والضبط الإداري تأتي مرحلة ارتكاب الجريمة والتي تحتاج إلى يقظة رجل الشرطة والقيام بأعمال التحري وتلقي البلاغ وتدوينه وسرعة الانتقال إلى مكان أو موقع الجريمة والقيام بالمعاينة وتحرير محضر الضبط بالاستعانة بالخبراء والمختصين وكذا سماع الشهود وغيرها من الإجراءات التي تتطلب ذكاء وسرعة بديهة لدى رجل الشرطة فيقوم بواجبه ويضبط من يمكن ضبطه من المتهمين بناء على ما توصل إليه في أعمال الاستدلال ومن ثم يحيله إلى النيابة العامة.

بل قد يتدخل رجل الشرطة أثناء ارتكاب الجريمة لوقف استمرارها أو منع إتمامها كضبط شخص يتجول بالسلاح أو ضبط سيارة مخالفة أو القبض على متعد أثناء ارتكابه للجريمة أو عقب ارتكابها مباشرة وقد يتطلب الأمر حصول رجل الشرطة من مأموري الضبط على إذن من النيابة بالقبض على متهم بارتكاب جريمة أو هارب من العدالة أو تفتيش منزل متهم أو غير ذلك من الإجراءات التي تتم بالتعاون بين الشرطة والنيابة.

ذلك هو دور رجال الشرطة في مراحل أعمالهم المختلفة حتى وصول المتهم للنيابة العامة، ولعلنا ندرك أن أي وطني سوي سيؤيد رجل الشرطة ويسانده في أداء دوره، ولا يتردد في تقديم العون له بأي شكل كان، فرجل الشرطة هو الحارس للقانون وهو الحامي للقيم النبيلة والعادات الحسنة، وأنه أشبه بالمراقب في قاعة الامتحان إذا كان شديداً منضبطاً يرتاح لعمله الطالب الذكي والمجتهد، ويستاء منه ويتذمر الغبي الفاشل الذي لا يحب النظام، لأن النظام يمنعه من الغش، ويمنعه من مخالفة القانون، وهكذا في المجتمع توجد فئة من الناس وهي الفئة الشاذة التي يحلو لها أن تخالف القانون وترتكب الجرائم والأفعال المجرمة ، فهل يمكن لهذه الفئة أن تساعد رجل الشرطة في أداء واجبه، وهل هي على وفاق مع رجل الشرطة، وهل تشعر بارتياح لنجاح الشرطة في أداء واجباتها لاشك أن الإجابة بالنفي (لا).. تلك الفئة إذاً هي التي تستهدف رجل الشرطة وتسبب له من المتاعب الكثير وقد يصل الأمر الى التضحية بسلامة رجل الشرطة ، بل وبحياته أحياناً.

فلماذا إذاً هي كذلك؟ الجواب واضح وهو أنها تريد أن تعيق رجل الشرطة عن أداء واجبه حتى تتمكن من خرق القانون وارتكاب ما يحلو لها دون رقيب.

وتلك الفئة هي التي تتسبب في إهدار الأموال العامة التي تنفق في إصلاح ما تم تخريبه، وفي تسيير الدوريات والحراسات والمراقبة، وتتطلب إيجاد أقسام ونقاط ومراكز الشرطة، ووجوب تحركها للاحقتها وضبطها، ويتطلب وجودها تكثيف عدد رجال الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاة والمحاكم ، وبدلاً من أن يتفرغ الناس وهيئات ومؤسسات الدولة كلها للبناء والتخطيط والتنمية فإنهم ينشغلون بملاحقة ومتابعة ومحاكمة هؤلاء الخارجين عن القانون.

كما ويتطلب مكافحة هذه الفئة إنفاق الملايين والمليارات من أجل حماية رجال الشرطة وعلاجهم ودفن شهدائهم، وجبر مصاب أسر الشهداء، فتتعطل التنمية وتخصص كثير من الأموال لهذه الأمور.

شهداء الواجب:

أصبح خبر استشهاد جندي أو ضابط شرطة أو من القوات المسلحة من الأمور المعتادة في حياتنا اليومية، واضحى من السهل أن تسمع عن مقتل جندي أو شرطي في كمين أو اعتداء سافر ومباغت على دورية أو نقطة، أو معسكر أو مركز شرطة أو خلافه.

وقد يكون هناك فجوة بين الشرطة وبعض فئات المجتمع، توسعها وتروج لها بعض الصحف والقنوات ، غير أننا ندرك أن هذه الفجوة يمكن سدها ومن ثم الحيلولة دون التجرؤ على رجال الشرطة والجيش، إنما المسألة هنا أكبر من ذلك فثمة فئات في المجتمع تغلغل الحقد فيها على رجال الشرطة، وكذا على رجال القوات المسلحة، وأصبح الاعتداء على أي من المؤسستين يكاد يكون مشهداً يومياً يتطلب من الجميع الوقوف في مواجهته بحزم، وصار من الضرورة تطوير وتحديث التأهيل والتدريب لرجال الشرطة ، بما فيه رفع إمكانيات وقدرات ومهارات الشرطة ليتمكن من التعامل الناجح مع مختلف المواقف، وتطوير آليات الكشف عن الجريمة، حيث ينبغي أن تعتمد على الوسائل العلمية الحديثة، ومنها الخبراء الفنيين المتخصصين في التحقيق الجنائي الفني ، حتى ترتقي المنظومة الأمنية، وتواكب التطورات ، بل وتسابق المجرمين في ذلك، حيث إنهم حريصون على مواكبة كل جديد، بل ويتفننون في ابتكار وسائل الإجرام، ويجب أن يتوفر لدى رجال الشرطة بدائل علمية لحماية أمن المواطنين، تبعدهم عن ارتكاب الانتهاكات من جهة ، وتحمي هيبة الجهاز الأمني من جهة أخرى.

كما يجب تغيير الفكر الأمني، فقد بات على رجل الأمن أن يغير من طريقة تفكيره وطريقة تعامله مع بعض الفئات الخارجة عن القانون، وأن لا يأمن جانبها ، فهي تترصد له، عن فجوات تنفذ منها للخروج عن القانون والنيل من رجال الشرطة والحوادث الأخيرة والتي سقط فيها عدد من ضباط ورجال الأمن كشفت عن قصور في نظرة وتفكير رجل الأمن تجاه المجرم الذي أصبح أكثر توحشا لدرجة جعلته لا يهاب أحداً، بل أن البعض يعتقد أن قتله لرجال الشرطة أو لرجال القوات المسلحة هو الطريق للجنة، وللأسف فقبل سنوات كان سقوط رجل الشرطة نتيجة معارك مع الإرهابيين أو المهربين، أما الآن فرجل الأمن يقتل وهو يؤدي واجبه بأمان، وهذا هو الخطير في الأمر.

دور المواطن:

وبات على المواطن الدور في التعاون مع إخوانه رجال القوات المسلحة والأمن، وعلى المواطن أن يعي أهمية الدور الذي يقوم به رجل الأمن، وأن يقدم له كان ما يتاح له من المعلومات التي تساعد في الحد من انتشار الجريمة، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة بناء الثقة بين طرفي المعادلة، وزيادة الثقافة الأمنية لدى المواطنين، وتعزيز معرفة الطرفين بأهمية دور الآخر عن طريق الإعلام الذي يستخدمه البعض كأداة لتشويه سمعة المؤسسة الأمنية، وكذا الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العامة وهذا ما نسعى إليه، فبالإضافة إلى الأهداف العامة، هناك محاور رئيسية يمكن القيام بها، وهي التواصل مع المجتمع عبر منظمات المجتمع المدني وعبرقادة الرأي العام من الشخصيات الاجتماعية، وكبار الموظفين والتجار وغيرهم، وتنظيم مؤتمر مشترك مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وكذا من خلال تلقي رسائل اقتراحات وشكاوى المواطنين، كل ذلك بهدف توثيق أواصر الصلة بين الشعب وحماة أمنه، والعمل على توفير المناخ المناسب من الناحية النفسية للعمل، فضلاً عن إبراز الإيجابيات وتقويم السلبيات ونشر الصورة الحقيقية والمشرقة.

إن رجال القوات المسلحة والأمن وهم يؤدون واجبهم بأمانة وإخلاص يحدوهم حب الوطن، ويصدق فيهم حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، حين قال: «عينان لا تمسهما النار، عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله».

فهم العين التي تسهر لأجل أن تنام بقية العيون بأمان، فحق على الله أن يكرم صاحبها كل هذا التكريم والحراسة هنا نوع من أنواع المرابطة على الثغور، ومن قام بها فقد جعل من جسده ترساً يحمي به من خلفه من بني وطنه من أخطار العدو وانقاضه عليهم في كل لحظة، وهو الدور الذي يمارسه ويقوم به رجل القوات المسلحة والأمن.

لماذا رجال القوات المسلحة والأمن؟

أما لماذا يُستهدف رجال القوات المسلحة والأمن؟ فالجواب يحتاج إلى تأمل وتتبع للواقع، فهل يا ترى يستهدفون لأنهم نذروا أنفسهم لخدمة وطنهم والحفاظ على أمنه واستقراره وسلامته من العدوان؟

أم لأنهم فضلوا مهنة إنسانية كلها تعب وعناء، يسهرون إذ ينام الناس، ويجوعون حين يشبع غيرهم، يقاسون شدة حرارة الصيف وبرد الشتاء لينعم الآخرون بالدفء والراحة.

أم أن سبب استهدافهم هو وقوفهم في وجه الخارجين عن القانون واعتبارهم حجر عثرة أمام كل من تسول له نفسه من تجاوز لغة الأنظمة والقوانين، أو الاستهتار بأروح الناس والعبث بمقدارتهم.

لعل السبب الأخير هو السبب الحقيقي وراء استهداف رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والأمن في مختلف الوحدات.

ونورد هنا أهم الدوافع والأسباب العملية والواقعية لاستهداف رجال القوات المسلحة والأمن، وجعلهم هدفاً لاعتداءات الخارجين عن القانون، والتي تم استقراؤها من واقعنا المعاصر، ومنها:

هناك عدد من الأسباب التي تجعل رجال الأمن والجيش هدفاً لتلك الاعتداءات منها:

١- محاولة تعطيل رجال القوات المسلحة والأمن عن أداء دورهم في حماية القانون وتنفيذه.

٢- العمل على ازالتهم من الطريق حتى يعبر الخارجون عن القانون بأمان.

٣- الانتقام من الشرطة ومن السلطة عموماً نتيجة ما تقوم به الدولة من أعمال بهدف حفظ النظام أو مطاردة المجرمين والإرهابيين.

٤- إظهار ضعف الدولة وعجزها عن حماية نفسها ورجالها وإظهارها بوضع ضعيف.

٥- تضخيم لحجم وقوة القاعدة، أو الإرهابيين عموماً وإظهارها بمظهر القوة التي لا يقف في وجهها أحد.

٦- التساهل في إجراءات الضبط والمتابعة، وكذلك في إجراءات المحاكمة للجناة.

٧- تنفيذ أجندات خارجية أو داخلية حاقدة تهدف إلى إضعاف المؤسسة الأمنية والدفاعية.

٨- بث الرعب بين منتسبي الأجهزة الأمنية والدفاعية وزعزعة الروح المعنوية.

٩- توفر الإمكانات وارتفاع مستوى التأهل الفني لأعداء الشرطة مع تنوعهم، واختلاف اتجاهاتهم، في حين تقل الإمكانيات لدى رجال الشرطة.

التوصيات:

من أجل حماية رجال الأمن وإبعادهم عن خطر الاستهداف نقترح الآتي:

١- التدريب العالي لرجال الأمن على استخدام السلاح وأساليب الدفاع عن النفس.

٢- التوجيه الدائم بأهمية اليقظة والاستعداد الدائم.

٣- تكثيف وتنويع الحراسات والدوريات بين الظاهرة والمخفية.

٤- تزويدها بوسائل الاتصال السريعة وخاصة مع النقاط والمراكز القريبة لسرعة ضبط الجناة.

٥- توفير طائرة للدوريات والمطاردة في الصحراء والأماكن المتباعدة.

٦- توفير المعدات اللازمة للوقاية من الرصاص، وكذا الخوذ للحراسات والعاملين في المواقع البعيدة عن العمران.

٧- عدم التهاون مع المجرمين والجناة والضرب بيد من حديد على كل من ثبت تورطه في قتل رجال الأمن أو الجيش.

٨- سرعة تقديم من يضبط من الجناة للمحاكمة العلنية، وسرعة تنفيذ العقوبة.

٩- التشديد في العقوبات التي توقع على الجناة، وتسهيل إجراءات المحاكمة واختصارها واعتبار استهداف الشرطة والجيش ظرف مشدد في جريمة القتل.

١٠- تعديل قانون الإجراءات الجزائية، وقانون هيئة الشرطة فيما يتعلق بتوفير الحماية القانونية لرجال الشرطة والقوات المسلحة، خاصة فيما يقع منهم أو عليهم أثناء أداء الواجب.

١١- رفع الروح المعنوية من خلال تكثيف البرامج والتوعية المستمرة والعناية باحتياجاتهم المادية والمعنوية.

١٢- إعادة بناء جسور الثقة بين الشرطة والمواطن وتوسيع الشراكة المجتمعية.

● أستاذ القانون الجنائي المساعد بأكاديمية الشرطة «ورقة عمل قدمت في ندوة الانعكاسات السلبية لجرائم الاعتداء على رجال الشرطة»

في دائرة الضوء

عبدالله علي النويرة

قانون المرور (٥٤)

التسجيل والترخيص (٢٤)

مادة (١١) : لا يجوز التنازل عن رخصة سير المركبة الآلية إلا بعد تقديم طلب المتنازل إليه بنقل قيده الرخصة مرفق به عقد نقل ملكية المركبة الآلية المسجلة ورخصتها شرط أن تكون كل الغرامات المحكومة بها للمخالفات أحكام هذه القانون من المركبة الآلية المتنازل عنها قد سددت على أنه لا يجوز التنازل عن رخصة المركبات العمومية إلا بموافقة سلطة التسجيل التي أذنت بتسييرها وعلى المتنازل إليه أن يطلب قيد نقل الرخصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التنازل ويظل المقيد باسمه الرخصة مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون إلى أن تقيد الرخصة باسم المتنازل إليه.

وقد أوضحت هذه المادة بأنه يجب أن يتم تسديد المخالفات التي ارتكبها سائق السيارة ولا يتم نقل الملكية إلا بعد تسديد المخالفات المسجلة عليها وكم هي المشاكل التي تحصل في هذا الأمر، فقد يشتري أحدهم سيارة ويقبلها بوضعها وأنه مستعد لتسديد ما عليها من غرامات ويفاجأ عند وصوله إلى المرور بأن عليها مبالغ كبيرة فوق طاقته فيحاول بشتى الطرق أن يتم التخفيف أو الإعفاء من هذه المخالفات فلا يجد فائدة ويضطر إلى تسديدها أو العودة إلى المالك الأول وتحصل مشاكل بينهما على تسديد الغرامات التي على السيارة، وهذا ما يجب أن يتنبه له المشتري الذي يجب عليه الذهاب إلى المرور والتأكد من عدم وجود مخالفات مرورية على السيارة حتى يشتريها وهو على بينة من أمره بدلاً من حصول مشاكل بينه وبين المالك الأول وبدلاً من أن يخسر مبالغ إضافية فوق قيمة السيارة.

٣- حددت هذه المادة موضوع التنازل بالبيع للسيارات العمومي ويقصد بها هنا السيارات العاملة بالأجرة وقد يدخل من ضمنها سيارات النقل ولكن الأهم السيارات الأجرة التي يفترض أن تمنح لشخص يكون بدون عمل بمعنى أن الكثير من الدول تنظر إلى السيارة الأجرة، باعتبارها وظيفة تعطى لمن لا وظيفة له وأي شخص يملك وظيفة ويحصل على سيارة أجرة فإنه مثل الشخص الذي لديه وظيفتين (ازدواج وظيفي).

alnwoirah3@ymail.com
alnwoirah.maktoobbloy.com